أهمية التوجه للتسويق إلى بلدان الجنوب ودوره في تنويع صادرات الاقتصاديات النامية

د.يدو محمد – جامعة البليدة 02

أ/زروت نور الدين – جامعة البليدة 02

أ/قاسمي محمد – جامعة البليدة 02

الملخص:

تمثل أسواق الجنوب خيارا متاحا لتصريف منتجات الدول النامية، والذي يحمل مع العديد من الإيجابيات التي لا نجدها متوفرة في أسواق الشمال. ولذلك سطرت معظم المؤسسات العاملة في اقتصاديات الجنوب استراتيجيات لغزو الأسواق الدولية على أساس تركيز التسويق في أسواق دول الجنوب الأخرى، وهو ما يمكن من ترقية هيكل الصادرات الإجمالية لبلدانها، وتحررها من التبعية الكبيرة لقطاع الموارد الأولية والمنتجات البسيطة. وعليه يتمحور هدف دراستنا هذه حول إبراز دور التوجه للتصدير إلى أسواق الجنوب في رفع درجة تنوع صادرات البلدان النامية، وقد توصلنا بعد تحليل هذه العلاقة في جل مناطق العالم النامي إلى أن التسويق في بلدان الجنوب يساهم في تحسين درجة تنوع الصادرات في كل من الاقتصاديات الإفريقية والآسيوية، في حين أنه في اقتصاديات أمريكا اللاتينية لم تظهر لنا العلاقة بين المتغيرين بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية لدول الجنوب، أسواق الجنوب، تنوع الصادرات

المنارة للاستشارات

Résumé:

Les marchés du sud représentent un chois disponible pour vendre les produits des pays en développement, qui donnes beaucoup de points positifs que nous ne les trouvons pas disponibles dans les marchés du nord. Par conséquent la plus part des entreprises travaillantes dans les économies du sud ont mets en place des stratégies pour la pénétration des marchés internationaux basés sur la concentration du marketing dans les marchés des autres pays du sud, ce qui donne la possibilité d'améliorer la structure des exportations globaux de leur pays, et de se libéré de la forte dépendance aux secteurs des ressources et produits primaires. Si pour ca, le but de cette étude est de mettre en évidence le rôle de l'orientation à exporter vers les marchés du sud dans l'augmentation du degré de la diversité des exportations des économies en développement, et nous étions arrivés après l'analyse de cette relation dans la plus part des régions du monde en développement que le marketing dans les pays en développement contribuent positivement à améliorer le taux de diversité des exportations dans les économies africaines et asiatiques, tandis que dans les économies latino-américaines la relation entre les deux variables ne se montres pas bien comme il faut.

Mots clés: commerce extérieur des pays du Sud, les marchés du Sud, la diversification des exportations.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

أولا– تمهيد: تبحث المؤسسات الاقتصادية على الدوام من خلال تدويل نشاطاتها الاقتصادية والوصول إلى أسواق أجنبية إضافة إلى السوق الذي تعمل فيه، عن تحصيل حصة معتبرة من السوق الدولية للقطاع الذي تتخصص فيه، مما يمكنها من رفع كفاءة خططها التسويقية وتحقيق مردودية أكبر من عملياتها الإنتاجية. وعلى غرار باقي المؤسسات الاقتصادية، يمثل الولوج إلى الأسواق الدولية والمنافسة على مستواها تحديا كبيرا للمؤسسات الاقتصادية الناشطة في الاقتصادية النامية، خاصة وأنها تعاني من العديد من السلبيات المتعلقة ببيئتها المحلية: مثل تراجع الإنتاجية، انخفاض درجة التطور التكنولوجي، محدودية الموارد التمويلية الذاتية، ...الخ، والمتعلقة كذلك بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها مثل: ارتفاع شدة القيود التشريعية والقانونية، نقص المعلومات التسويقية، نقص الموارد التمويلية الخارجية، ...الخ، وهو ما يضع العديد من العقبات أمام مؤسسات الجنوب خلال تسطيرها لاستراتيجيات اختراق الأسواق الأجنبية.

ولكن بالمقابل تتوفر أسواق الجنوب على العديد من المقومات والإيجابيات والتي يمكن أن تجعل من عملية الولوج إليها ذات فائدة ومردودية كبيرة بالنسبة لمؤسسات الاقتصاديات النامية، مقارنة مع أسواق الشمال، وهو ما يمكن العديد منها من رفع حصصها من الأسواق الدولية وتحسين تنافسية منتجاتها على مستواها. وتخدم هذه الاستراتيجية، الداخلة في إطار التعاون التجاري جنوب– جنوب، في الأخير هدف تنويع ترقية البناء الهيكلي للاقتصاديات النامية وتنويع مكونات سلة صادراتها، وهو ما يمكنها من تحقيق درجات أعلى من التطور والنمو في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا– مشكلة البحث: تتمحور إشكالية الدراسة حول أثر توجه المؤسسات الاقتصادية العاملة في اقتصاديات الجنوب لتسويق منتجاتها في أسواق مثيلاتها من اقتصاديات الجنوب الأخرى على تحسين البنية الهيكلية لصادرات اقتصادياتها المحلية.

ثالثا– فروض البحث: انطلقنا في هذا البحث من وضع فرضية وحيدة لاختبار صحتها من عدمها، وقد جاءت صياغتها على النحو التالي:

المنارة للاستشارات

- يساهم توجه المؤسسات الاقتصادية العاملة في البلدان النامية إلى تسويق منتجاتها في أسواق الجنوب بدلا من أسواق الشمال في رفع درجة تنوع صادرات اقتصادياتها المحلية.

رابعا– أهمية البحث: يتخذ هذا البحث أهميته من نقطتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بهدف تنويع هيكل الصادرات الذي تسعى أغلب الدول النامية إلى تحقيقه والمحافظة عليه لأطول فترة ممكنة، وهذا بسبب معاناتها بشكل أكبر من مشكل تركز صادراتها في عدد قليل جدا من المنتجات. أما النقطة الثانية فتتعلق بما توفره هذه البلدان لبعضها البعض من فرص ومقومات في شتى المجالات الاقتصادية، والتي يمكن استغلالها في تدعيم تعاونها البيني وصولا إلى تحقيق تنوع أفضل في هيكل صادراتها.

خامسا– محاور البحث: من أجل معالجة مشكلة البحث والإلمام بجوانب هذه الدراسة، قمنا بوضع خطة متكونة من ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول**: التعاون التجاري بين بلدان الجنوب؛
- **المحور الثاني**: مزايا التوجه للتسويق في دول الجنوب؛
- **المحور الثالث**: دور التوجه نحو التسويق إلى اقتصاديات الجنوب في رفع درجة تنوع صادرات البلدان النامية.

المحور الأول: التعاون التجاري بين بلدان الجنوب

تبحث الدول النامية من خلال تعميق التعاون الاقتصادي بينها عن تحقيق تنمية قوية ودائمة في مختلف الميادين الاقتصادية، ولذلك تركز اهتماماتها في بعض المجالات القيادية كالتجارة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، حماية البيئة، ...الخ. تعتبر التجارة الخارجية من أهم المجالات التي تبحث الدول النامية على تقوية تعاونها البني على مستواها، وهذا نتيجة لما تمثله كميدان اقتصادي يعزز فرص فتح الأسواق الخارجية لمنتجات المؤسسات المحلية، مما يساعد على تنويع سلة صادراتها الخارجية، ويساهم في رفع متحصلاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وترقية البنية الهيكلية لاقتصادياتها.

المنارة للاستشارات

أولا: أهمية المبادلات التجارية بين دول الجنوب

إن تكثيف الروابط الاقتصادية بين أقل البلدان نموًا والبلدان الأخرى هو عملية معقدة ومتعددة الأوجه لا تشمل التجارة والاستثمار فحسب، بل أيضًا الهجرة والتدفقات المالية الرسمية. ويدل تحليل الأونكتاد للتدفقات التجارية الدولية على أن التوسع السريع لصادرات وواردات أقل البلدان نموًا، على مدى العقد الأول من هذا القرن، قد نشأ عن تزايد أهمية أسواق الجنوب ومصادر التوريد الجنوبية، ليس فقط بالنسبة للدول الأقل نموا كمجموعة، ولكن أيضا لأغلبية فرادى هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من العوامل التي تجعل من المبادلات بين الاقتصاديات النامية أو ما يصطلح عليه بالتجارة جنوب- جنوب ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات النامية، نذكر منها ما يلي:

- أن التجارة بين بلدان الجنوب تفتح أمام هذه البلدان "متنفسا إضافيا"، الأمر الذي يتيح لها الاستفادة من عوامل لم تكن تستغلها في السابق استغلالا كاملا من أجل زيادة ناتجها. وينطبق هذا مثلا على مصدري المواد الأولية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛[1]
- أن التجارة بين بلدان الجنوب تتيح لاقتصاديات بلدان شرق آسيا زيادة إنتاجيتها من خلال مكاسب التخصص، واستغلال وفورات الحجم، وفرص التعلم المرتبطة بتوسيع شبكات الإنتاج في عدد قليل من قطاعات الصناعات التحويلية، لاسيما في قطاع السلع الكهربائية والإلكترونية، فضلا عن قطاعي الملابس والسيارات؛[2]
- التجارة جنوب- جنوب توفر العديد من إمكانيات التخصص ومكاسب كفاءة الاستعمال، وقد أثبتت العديد من الأبحاث المنجزة بوضوح أن الدول النامية إذا كانت ترغب في تعظيم مكاسبها من تحرير مبادلاتها المتعددة الأطراف، فعليها أن تفتح أسواقها وتطور مبادلاتها بين بعضها البعض.[3]

---

[1]- **الأونكتاد:** الاعتماد على التجارة بين بلدان الجنوب كقاطرة لبلوغ النمو المتكامل. النشرات الموجزة لسياسات الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم 1 للأونكتاد- الأول/ أكتوبر 2007، ص1.

[2]- **الأونكتاد**، نفس المرجع السابق، ص1.

[3] - **OCDE :** Echanges sud-sud : une priorité pour le développement. Synthèses, octobre 2006, p1.

المنارة للاستشارات

إلا أن من السمات الهامة لتجارة أقل البلدان نمواً مع شركائها الجنوبيين ما يتمثل في تركزها الجغرافي. فهناك عدد قليل من البلدان النامية الكبرى (ومعظمها في المنطقة الآسيوية) تستأثر بالحصة الأكبر من صادرات أقل البلدان نمواً إلى الجنوب وواردتها منه. ويقترن هذا التركز بتفاوتات هائلة بين فرادى أقل البلدان نمواً وشركائها الجنوبيين الرئيسيين، من حيث الحجم الاقتصادي وكذلك من حيث الاعتماد على أسواق بعضها البعض. ويؤدي العملاقان الآسيويان، الصين والهند، دوراً بارزاً بصفة خاصة في التكامل المتزايد لأقل البلدان نمواً مع البلدان النامية الأخرى.[4]

وثمة سمة رئيسية لتكوين الصادرات من أقل البلدان نموًا إلى البلدان النامية تتمثل في الدور الهام لصادرات السلع الأساسية. والواقع أن نمو صادرات السلع الأساسية، غالبًا ضمن سياق مخططات إتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، قد أدى دورًا أبرز في توسع صادرات أقل البلدان نموًا إلى الشمال.

ثانيا: تطور أداء المبادلات التجارية بين اقتصاديات الجنوب

كما أشرنا في العنصر السابق، فقد أصبحت دول الجنوب تمثل أسواقا مهمة لمعظم الدول النامية الأخرى تساهم في زيادة كفاءة أداء تجارتها الخارجية، وقد تزايدت هذه الأهمية بشكل كبير في العشرية الأخيرة، وخاصة مع تزايد هزات الاقتصاديات المتقدمة المتتالية، إضافة إلى بروز العديد من الدول النامية كأقطاب مهمة لتوسيع دائرة الصادرات والواردات البينية لدول الجنوب كما ونوعا.

ومن أجل متابعة تطورات الصادرات جنوب- جنوب أدرجنا الجدول التالي، الذي يمثل تطور حصة صادرات دول الشمال والجنوب في الصادرات الإجمالية الموجهة لاقتصاديات الجنوب:

[4]- **الأونكتاد:** تقرير أقل البلدان نموا 2011: الدول الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص11.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (1): الحصة النسبية للمنتجات السلعية لدول الجنوب والشمال في الصادرات العالمية الموجهة لدول الجنوب.

	1995	2000	2005	2010	2014
دول الجنوب	%31.07	%36.09	%47.58	%53.07	58.35
دول الشمال	%68.8	%63.04	%52.2	%46.76	%41.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الأونكتاد حول التجارة الدولية.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن حصة صادرات دول الجنوب إلى نظيراتها شهدت ارتفاعات متتالية خلال الفترة المبينة، حيث انتقلت نسبتها من 31.07% سنة 1995 إلى 58.35% سنة 2014، وهو ما يمثل تحسنا معتبرا. وقد ترافقت هذه الارتفاعات مع انخفاضات مستمرة لحصة دول الشمال في الصادرات الإجمالية الموجهة نحو بلدان الجنوب، حيث انتقلت من 68.8% سنة 1995 إلى 41.48% سنة 2010، وهو يعتبر كذلك انخفاضا ملحوظا. وتدل قراءة هذه البيانات على الزيادة المستمرة، خلال السنوات الأخيرة، لأهمية صادرات دول الجنوب نحو نظيراتها من بلدان الجنوب الأخرى، مقارنة مع صادرات دول الشمال.

ولمتابعة تطور أهمية الواردات جنوب- جنوب أدرجنا الجدول رقم (2-2)، الذي يبين تطور الحصة النسبية لواردات دول الجنوب والشمال من الواردات العالمية المتأتية من دول الجنوب:

الجدول رقم (2): الحصة النسبية للمنتجات السلعية لدول الجنوب والشمال في الواردات العالمية المتأتية من دول الجنوب.

	1995	2000	2005	2010	2014
دول الجنوب	%39.86	%38.47	%51.4	%51.55	%55.41
دول الشمال	%53.3	%60.92	%42.2	%46.78	%42.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الأونكتاد حول التجارة الدولية.

المنارة للاستشارات

من خلال ملاحظة بيانات هذا الجدول، يمكن الإشارة إلى أن حصة دول الجنوب من في الواردات الإجمالية لنظيراتها من دول الجنوب الأخرى قد شهدت ارتفاعات متتالية خلال الفترة 1995-2014، ماعدا حدوث انخفاض في سنة 2000، حيث انتقلت حصتها من 39.86% سنة 1995 إلى 55.41% سنة 2014، وهو معدل تحسن مرتفع جدا. وقد تقابلت هذه الارتفاعات مع انخفاضات مستمرة لحصة دول الشمال في واردات دول الجنوب، ماعدا حدوث ارتفاع سنة 2000، حيث انتقلت من 53.3% سنة 1995 إلى 42.76% سنة 2014.

ويبين تحليل هذه البيانات على ارتفاع أهمية واردات دول الجنوب من نظيراتها من دول الجنوب الأخرى، مقارنة مع وارداتها من دول الشمال. وهذا ما يدل على تحسن مكانة تجارة دول الجنوب مع دول الجنوب الأخرى، مقارنة مع مبادلاتها التجارية مع الاقتصاديات المتقدمة أي التجارة شمال- جنوب.

المحور الثاني: مزايا التوجه للتسويق في دول الجنوب

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المجالات التي تبحث الدول النامية على تقوية تعاونها البيني على مستواها، وهذا نتيجة لما تمثله كميدان اقتصادي يعزز فرص فتح الأسواق الخارجية لمنتجات المؤسسات المحلية. ويساعد هذا على تنويع سلة صادراتها الخارجية، ويساهم في رفع متحصلاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وترقية البنية الهيكلية لاقتصادياتها، وخاصة إذا كانت تستهدف الأسواق التي تستطيع المنافسة على مستواها، مثل أسواق الاقتصاديات النامية، والتي توفر العديد من المزايا التنافسية لمنتجاتها، مثل التفضيلات الجمركية، الحجم الكبير للطلب المحلي وارتفاع درجة كفاءة المعاملات الاقتصادية الخارجية.

أولا: الاستفادة من مزايا التفضيلات الجمركية بين الدول النامية

سعيا منها لمواجهة سلبيات علاقاتها التجارية مع دول الشمال، فقد لجأت بلدان الجنوب إلى وضع تدابير تجارية تلاءم أوضاعها الاقتصادية، وتسهل على متعامليها التجاريين الدوليين ولوج الأسواق الدولية بقدرات تنافسية عالية. وقد كانت هذه التدابير في شكل اتفاقيات تجارية متعدد الأطراف، تحت إشراف هيئات دولية تعنى بالاندماج التجاري الدولي لدول الجنوب.

المنارة للاستشارات

وفي هذا الإطار فقد حاء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية "GSTP" سنة 1988 لترويج ودعم التجارة المتبادلة، وتنمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، من خلال تبادل الامتيازات وفقا لهذا الاتفاق. وجاء إنشاؤه عقب مشاورات عقدت بين دول مجموعة الـ 77 في إطار الاجتماعات الوزارية المنعقدة في نيودلهي سنة 1985 وفي برازيليا سنة 1986 وفي بلغراد سنة 1988.

ويطبق هذا النظام على أساس مبدأ تبادل المزايا بطريقة تفيد على نحو منصف جميع المشتركين، مع مراعاة مستوياتهم المختلفة من التنمية الاقتصادية والصناعية، ونمط تجارتهم وسياساتهم ونظمهم التجارية، بحيث يجري التفاوض عليه خطوة خطوة، كما يتم تحسينه وتوسيعه على مراحل متعاقبة، مع إجراء استعراضات دورية. ولا يحل النظام الشامل للأفضليات التجارية محل التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية للبلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ 77، بل يكملها ويعززها ويراعي اهتمامات والتزامات تلك التجمعات الاقتصادية. ويعترف النظام بشكل واضح بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والاتفاق على تدابير تفضيلية ملموسة لصالح هذه البلدان، ولن تكون أقل البلدان نموا مطالبة بتقديم امتيازات على أساس المعاملة بالمثل. وفي هذا الإطار يشمل النظام جميع المنتجات والمصنوعات والسلع الأساسية بأشكالها الخام وشبه المجهزة والمجهزة.[5]

أما بالنسبة لدول الجنوب الإسلامية فتشترك في نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي اشتملت الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الأسس التي قامت عليها فكرته، وبصفة خاصة في بيان مكة المكرمة ومخطط العمل للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي تم اعتماده من قبل القمة الإسلامية الثالثة المنعقدة سنة 1981. وعملا بالقرارات المناسبة الصادرة عن القمتين الإسلاميتين الثالثة والرابعة التي أولت القطاع التجاري مكانة متميزة ضمن القطاعات ذات الأولوية، شرعت كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

[5] – **الأونكتاد:** اتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. بلغراد 12 أفريل 1988، ص- ص: 5-6.

المنارة للاستشارات

(الكومسيك) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة منذ سنة 1984 في إعداد الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي *TPS/OIC* . وفعلا، أوصت لجنة "الكومسيك" منذ دورتها الأولى المنعقدة سنة 1984 باسطنبول بتكوين فريق عمل لضبط المبادئ والقواعد التي ستشكل إطارا للمفاوضات . عقد هذا الفريق اجتماعه الأول بإزمير (تركيا)، قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إثره الصيغة الأولى لمشروع نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.[6]

وابتداءً من سنة 2003 دخلت اتفاقية نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها سنة 2012: 38 دولة منها 19 دولة عربية. إلا أن الجزائر على الرغم من عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي لم توقع و لم تصادق لحد الآن على اتفاقية هذا النظام.

ويوفر النظام لأعضائه العديد من الامتيازات الجمركية، وخاصة في حالة التصدير، حيث تلتزم البلدان المنظمة إليه بتغطية ما نسبته 1% فقط من تعريفاتها التي تتراوح بين صفر و10%، و7% فقط من تعريفاتها التي تزيد عن 10%، ويتم تخفيض هذه الأخيرة على النحو التالي:[7]

- بالنسبة للتعريفات التي تزيد عن 25%، يتم تخفيضها إلى 25%؛
- بالنسبة للتعريفات التي تتراوح بين 15% و25%، يتم تخفيضها إلى 15%؛
- بالنسبة للتعريفات التي تتراوح بين 10% و15%، يتم تخفيضها إلى 10%.

ثانيا: الاستفادة من الطلب المحلي الكبير

ويتأتى هذا بالأساس إلى الحجم السكاني الكبير لهذه الدول، حيث نجد أن سكان الجنوب يمثلون النسبة الأكبر من سكان العالم، فحسب إحصائيات الأونكتاد، بلغ عدد سكان البلدان النامية سنة 2013 أكثر من 5.8 مليار نسمة، مقابل حوالي: 1.05 مليار نسمة في البلدان المتقدمة، وهذا من مجموع سكان العالم الذي بلغ: 7.16 مليار نسمة.

---

[6] – **المركز الإسلامي لتنمية التجارة ،تقرير بعنوان:** الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ص1.

[7] – **منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمانة العامة:** بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (*PRETAS*). ص4.

المنارة للاستشارات

بالإضافة إلى هذا، فإن التوزيع العمري لسكان الجنوب يبين أن أكثرهم من الشباب، حيث تمثل نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة: 30%، والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة: 19%. وما يرفع من التحديات الاستهلاكية هو التوقعات الديمغرافية المستقبلية، والتي تشير إلى أنه بحلول سنة 2050 سيبلغ حجم سكان الجنوب حوالي 7.9 مليار نسمة، مع توجه واضح لزيادة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة.[8]

ويفرض معه هذا النمو المرتفع العديد من التحديات لإشباع حاجات الأفراد، والتي تفوق في الغالب القدرات الإنتاجية لاقتصاديات بلدان الجنوب، مثل زيادة الطلب على المواد الغذائية والاستهلاكية العامة، السكن، الدواء، التعليم، وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية، وهو ما يجعلها سوقا ضخمة لتصريف مخرجات الاقتصاديات المحلية والأجنبية.

ومن جهة أخرى تتميز معظم البلدان النامية بانخفاض مداخيل أفرادها، حيث ينعكس ضعف قدراتها الإنتاجية على مداخيلها الكلية، وبالتالي على إمكانيات الإنفاق لفروعها الاقتصادية وفئاتها الاجتماعية، وهو ما يجعلها متأخرة عن دول الشمال على مستوى دخل الفرد وإنفاقه. ويمكن معاينة الفوارق في المداخيل بين دول الجنوب والشمال من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3):حصة الفرد من الناتج المحلي الخام الاسمي (بالدولار)

	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2012
دول الجنوب	781	950	1458	2101	3193	3780	4292	4474
دول الشمال	9722	19370	25781	34003	38215	39540	42157	41694
العالم	2684	4214	5307	7073	8567	9253	10068	10132

المصدر: United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2013, p415.

يبين الجدول أن حصة الفرد من الناتج المحلي في دول الجنوب منخفضة جدا مقارنة بدول الشمال، حيث نلاحظ أن قيمة نصيب الفرد في بلدان الجنوب انتقل من 781 دولار سنة

[8] - **Briefings de Bruxelles sur le développement rural:** La croissance démographique et ses implications pour le développement rural ACP - Ressources sur La croissance démographique des pays ACP. Une série de réunions sur des questions de développement ACP-UE, Bruxelles, 27 janvier 2010, p5.

المنارة للاستشارات

1980 إلى 4474 دولار سنة 2012، في حين أن نصيب الفرد في بلدان الشمال انتقلت قيمته من 9722 دولار سنة 1980 إلى 41694 دولار سنة 2012. وعلى هذا الأساس تقسم دول الجنوب إلى ثلاث مجموعات: الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من 4500 دولار)، الدول ذات الدخل المتوسط (بين 1000 دولار و4500 دولار)، والدول ذات الدخل المنخفض (أقل من 1000 دولار).

ونتيجة لهذا، ومن أجل مواجهة قيود الإنفاق والاستهلاك المتمثلة في انخفاض المداخيل نجد أن الطلب المحلي للجمهور الاستهلاكي لغالبية دول الجنوب يتركز بشكل كبير في السلع المنخفضة السعر، والتي يصنع جلها في الاقتصاديات النامية، وهو ما يعطي لمنتجات هذه الأخيرة ميزة تنافسية على حساب المنتجات المتأتية من الاقتصاديات المتقدمة، والتي تتميز بكثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية تساهم في ارتفاع أسعارها النهائية، وتخفض من الطلب عليها في البلدان النامية.

ثالثا: رفع درجة كفاءة المعاملات الاقتصادية الخارجية

حيث تمكن الشروط المتدنية للتنافسية على مستوى أسواق الجنوب من الولوج إلى الأسواق الدولية بفعالية عالية وبناء قدرات تصديرية في قطاعات حيوية وجديدة للسلع أو الخدمات، حيث أصبحت بعض الدول النامية فاعلا مهما في الأسواق الدولية لبعض القطاعات، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات العالمية لأكثر 20 مجموعة سلعية حيوية. ويتأتى هذا بالأساس من خلال توفر تنسيق كبير في مجال السياسات والقوانين، وممارسة سياسات إنتاجية وتسييرية موحدة ومتشابهة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعطي لمنتجات الاقتصاديات النامية قدرة كبيرة على المنافسة السعرية في أسواق الجنوب مقابل منتجات الاقتصاديات المتقدمة.

بالإضافة إلى هذا فإن التوجه نحو أسواق الجنوب يمكن من استغلال مزايا التجارة الإقليمية في إطار التعاون والتكامل الجهويين، وهو ما يمكن من تحقيق الاكتفاء في مجال السلع والخدمات، بما يسمح للمنتجين في دول الجنوب من تحقيق إدارة جيدة لمنتجاتهم وتبادلها، ورفع مساهمتهم في عرض السلع والخدمات على مستوى أسواق الدول النامية. وفي هذا الإطار يساهم انخفاض تكاليف التبادل بين الدول النامية الناتج عن تقارب مستويات النمو بين دول

المنارة للاستشارات

الجنوب (عكس الفرق الشاسع بين الدول المتقدمة والنامية) على تشجيع المبادلات التجارية بينها، ووضع نظام فعال للتجارة البينية، وتخفيض تكاليف التجارة الخارجية.

ومن جانب آخر يعزز التعاون التجاري بين دول الجنوب على تحقيق التكامل بينها في مجال حماية مقوماتها البيئية والمحافظة على استدامة نموها الاقتصادي، من خلال التقليل من الآثار البيئية الكبيرة الناتجة عن تركز مبادلاتها التجارية مع الدول المتقدمة، مما يساعد على وضع وتنسيق أنظمة سلامة بيئية، وتعزيز التعاون الجهوي في مكافحة الآثار البيئية السلبية للمبادلات التجارية بين دول الجنوب.

المحور الثالث: دور التوجه نحو التسويق إلى اقتصاديات الجنوب في رفع درجة تنوع صادرات البلدان النامية

تسعى دول الجنوب من خلال بحثها عن أسواق جديدة لمنتجاتها في مثيلاتها من دول الجنوب الأخرى إلى تنويع هيكل صادراتها، وتفادي اعتمادها الكلي على سلعة واحدة أو مجموعة قليلة من السلع في تركيب علاقاتها التبادلية مع العالم الخارجي. وعلى الرغم من معاناتها من العديد من المشاكل، الاقتصادية وغير الاقتصادية، المحلية، إلا أن بعضها استطاعت الخروج من وضعية التركز هذه، وهذا من خلال تبنيها لسياسات اقتصادية مكنتها من الوصول إلى استغلال أمثل لمواردها المحلية بما يخدم أهدافها المسطرة.

أولا: التوجه الإفريقي نحو التصدير إلى دول الجنوب ودوره في تحسين درجة تنوع الصادرات الإفريقية

تتميز أغلب دول الجنوب الإفريقية بتوفرها على موارد طبيعية كبيرة، وهو ما زاد من درجة تخصصها في المنتجات الأولية والسلع ذات التكنولوجيا المنخفضة. حيث نجدها تعتمد اعتمادا شبه كلي على تصدير هذه السلع، مقابل استيرادها للمنتجات الضرورية لاستهلاكها المحلي، وهو ما حد من قدراتها التنافسية على مستوى الأسواق الدولية.

أ- هيكل صادرات البلدان الإفريقية

تتميز البلدان الإفريقية كذلك بتوجه شديد نحو التخصص في قطاع المواد الأولية نظرا لتوفرها على مقومات كبيرة في هذا المجال. وقد ساعدت المشاكل السياسية والاجتماعية على

المنارة للاستشارات

زيادة حدة هذه المعضلة واستدامتها، مما جعلها تعاني من مشاكل هيكلية ساهمت في احتلالها للمراتب المتأخرة في هيكل التبادل التجاري الدولي.

ويمكننا تبيين التوزيع النوعي للصادرات الإفريقية من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (4): عدد وأنواع صادرات البلدان الإفريقية (نسبة مئوية من الصادرات الإجمالية)

		1995	2005	2013
عدد المنتجات		-	260	260
أنواع المنتجات	مواد غذائية	15	7.8	8.8
	مواد أولية ذات أصل فلاحي	5.2	2.5	2.1
	منتجات منجمية، معدنية، أحجار كريمة وذهب غير نفدي	15.4	10.7	12.8
	محروقات	37.9	60.3	57.6
	منتجات مصنعة	25.5	17.5	15.9

المصدر: United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014, p-p76-192.

إضافة إلى تخصص البلدان الإفريقية في قطاع المواد الأولية، تبين أرقام هذا الجدول كذلك الزيادة المستمرة في درجة هذا التخصص، حيث انتقلت حصة صادرات المحروقات من 37.9% سنة 1995 إلى 60.3% سنة 2005 ثم 57.6% سنة 2013، في حين تراجعت نسب صادرات الفروع الإنتاجية الأخرى خلال هذه الفترة مثل المواد الغذائية والمنتجات المصنعة. ويأتي هذا على الرغم من أن عدد المنتجات المصدرة لم يتغير بين سنتي 2005 و2013، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خاصة النفط) في الأسواق الدولية، مما دفع بالبلدان الإفريقية إلى رفع إنتاجها وصادراتها في هذا الميدان.

المنارة للاستشارات

ب- دور التصدير نحو اقتصاديات الجنوب في تحسن أداء مؤشري التنوع[9] والتركز[10] للصادرات الإفريقية

على الرغم من التشابه الكبير بين الدول الإفريقية في الخصائص الهيكلية لاقتصادياتها إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفاوت في أداء تجارتها الخارجية، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى وجود تفاوت في تنوع وتركز صادراتها، وهو ما يمكن تبيينه من خلال الجدول الموالي:

---

[9]- ويعبر عن قيمة التحول المطلق في حصة بلد ما في الصادرات الإجمالية لمجموع دول العالم، وتكتب عبارته كما يلي: $s_{it} = \frac{\sum_i |h_{ijt} - h_{it}|}{2}$ ، حيث أن: h_{ijt} هي حصة الصناعة i في مجموع صادرات البلد j ، و h_{it} هي حصة الصناعة i في مجموع الصادرات العالمية خلال سنة معطاة t. وتتراوح قيمة هذا المقياس بين 0 و 1، حيث أن قيمة 1 تمثل تركزا مطلقا لصادرات الدولة المعنية في صناعة واحدة، في حين أن قيمة 0 تمثل تنوعا مطلقا في صادرات الدولة المعنية بين مختلف الصناعات التصديرية، وعليه فكلما انخفضت قيمته دل ذلك على تنوع أكبر للصادرات.

[10]- ويقيس درجة تركز الأسواق، وقد تمت صياغته من أجل أن يأخذ قيما تتراوح بين 0 و 1 (تركز مطلق)، ويكتب كما يلي: $H_J = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$ ، حيث H_j تمثل مؤشر الدولة أو مجموعة الدول المعنية، X_{ij} تمثل قيمة صادرات الدولة j من المنتج i، X_j هي مجموع صادرات الدولة j ، و n هو عدد المنتجات، وعليه فكلما انخفضت قيمته دل ذلك على تنوع أكبر للصادرات.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (5): نسبة الصادرات الموجهة إلى اقتصاديات الجنوب ومؤشري التنوع والتركز للصادرات الإفريقية

	2005			2013		
	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
إفريقيا	**25,64**	**0.603**	**0.434**	**45,77**	**0.534**	**0.409**
شرق إفريقيا	35,89	0.679	0.117	65,27	0.655	0.149
وسط إفريقيا	16,08	0.832	0.816	57,29	0.813	0.826
شمال إفريقيا	15,61	0.687	0.472	25,44	0.608	0.410
جنوب إفريقيا	36,28	0.574	0.147	54,77	0.577	0.164
غرب إفريقيا	26,24	0.758	0.647	49,75	0.689	0.568

المصدر: United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014, p192.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصادرات الإفريقية الكلية تسجل معدلات عالية من عدم التنوع والتركز السلعي، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد حققت القارة الإفريقية تحسنا ملحوظا في مؤشري التنوع والتركز بين سنتي 2005 و2013، وقد جاء هذا مترافقا مع زيادة نسبة الصادرات الموجهة إلى أسواق الجنوب من 25.64% إلى 45.77% بين نفس السنتين.

وعلى الصعيد الجهوي، نلاحظ أن جنوب إفريقيا تحقق أعلى درجة تنوع في الصادرات، في حين سجلت منطقة وسط إفريقيا أقل معدل لتنوع الصادرات في كلتا السنتين، أما بالنسبة لدرجة التركز فيبين الجدول أن منطقة شرق إفريقيا تحتل المرتبة الأولى من ناحية عدم تركز صادراتها، في حين تبقى وسط إفريقيا في المرتبة الأخيرة وفقا لهذا المؤشر. وقد كان للتوجه نحو زيادة التصدير إلى أسواق الجنوب أثر واضح على رفع تنوع الصادرات والتقليل من تركزها، مثل ما هو الحال بالنسبة لدول شمال وغرب القارة الإفريقية، والتي انخفضت فيها قيمتي مؤشري التنوع والتركز بشكل معتبر مع زيادة حصة الجنوب من صادراتها السلعية الإجمالية.

المنارة للاستشارات

أما بالنسبة لتأثير التصدير نحو دول الجنوب على تنويع هيكل الصادرات في البلدان الإفريقية، فيمكننا توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): تطور نسبة التصدير إلى أسواق الجنوب ومؤشر تنوع الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1995-2013 في عينة من البلدان الإفريقية.

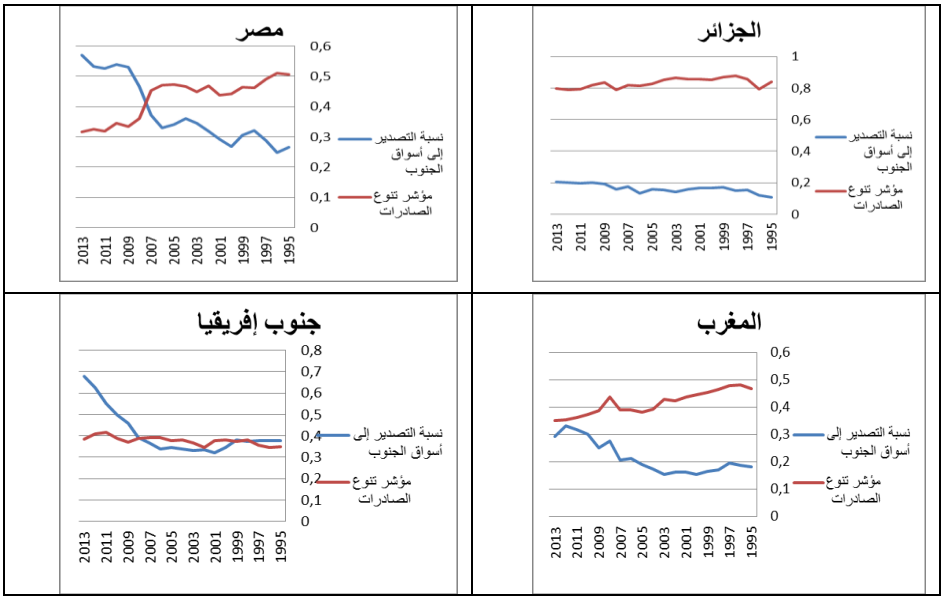

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مأخوذة من موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:

. http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

تؤكد هذه الأشكال على أن دول شمال إفريقيا استفادت بصفة جيدة من رفع حصة صادراتها نحو أسواق الجنوب في تنويع هيكل صادراتها، حيث نلاحظ الاتجاه المعاكس لمنحنيي نسبة التصدير إلى أسواق الجنوب ومؤشر تنوع الصادرات واضحا في كل من مصر والمغرب، وبدرجة أقل في الجزائر، والتي لا تزال تعاني بشكل كبير من تركز صادراتها. في حين نجد أن جنوب إفريقيا لا تظهر بها العلاقة الإيجابية بين التوجه إلى أسواق الجنوب وتنوع الصادرات بشكل واضح، حيث وعلى الرغم من ارتفاع حصة الجنوب من صادراتها من 37.7% إلى 67.8% بين سنتي 1995 و2013، إلا أن مؤشر التنوع لم يرتفع إلى بنسبة قليلة حيث انتقل من 0.34 إلى 0.38 بين نفس السنتين.

المنارة للاستشارات

ثانيا: توجه بلدان أمريكا اللاتينية نحو التصدير إلى دول الجنوب ودوره في تحسين درجة تنوع صادراتها

يمكن القول أن الخصائص الاقتصادية لدول الجنوب الأمريكية تشبه إلى حد كبير خصائص البلدان الإفريقية، حيث نجد أن معظمها تعتمد بصفة كبيرة على إنتاج المواد الأولية، وبالتالي التخصص في تصديرها. إلا أن عددا لا بأس به من الدول الأمريكية قد تبنت سياسات اقتصادية فعالة في تطوير بنيتها الهيكلية، وهو ما سمح لها بالخروج جزئيا من هذه الوضعية.

أ- هيكل صادرات دول أمريكا اللاتينية

خطت دول الجنوب الأمريكية خطوات مهمة في مسيرتها التنموية، وهو ما جعل مخرجات اقتصادياتها تتنوع بين مختلف الميادين والفروع الإنتاجية، وساهم في فك ارتباط صادراتها بعدد قليل من السلع. ومن خلال الجدول الموالي سنحاول التعرف على أهم مميزات هيكل صادرات دول الجنوب الأمريكية:

الجدول رقم (6): عدد وأنواع صادرات البلدان الأمريكية

(نسبة مئوية من الصادرات الإجمالية)

		1995	2005	2013
عدد المنتجات		-	256	257
أنواع المنتجات	مواد غذائية	22.4	16.2	19.8
	مواد أولية ذات أصل فلاحي	3.8	2	1.9
	منتجات منجمية، معدنية، أحجار كريمة وذهب غير نفدي	10	10.1	13.8
	محروقات	14.3	21.0	20.2
	منتجات مصنعة	48.8	49.8	43.2

المصدر: **United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014, p-p80-194.**

يتضح من أرقام هذا الجدول أن البلدان الأمريكية هي أحسن حالا من البلدان الإفريقية فيما يتعلق بالتوزيع النوعي للصادرات، حيث يتبين أن حصة المنتجات المصنعة هي الأكبر، فعلى الرغم من انخفاضها من 49.8% إلى 43.2% بين سنتي 2005 و2013، إلا أنها لا

المنارة للاستشارات

زالت تهيمن على صادراتها الإجمالية. إلا أن الملاحظ هنا هو ارتفاع نسبة صادرات المواد الأولية، حيث قفزت صادرات المحروقات من 14.3% إلى 20.2%، والمنتجات المنجمية من 10% إلى 13.8% بين سنتي 1995 و2013، وهو ما يدل على توجه هذه البلدان نحو زيادة تخصصها في تصدير منتجات هذه الفروع، ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية منها الناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

ب- دور التصدير نحو دول الجنوب في تحسين أداء مؤشري التنوع والتركز للصادرات الأمريكية

ساهمت السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها دول الجنوب الأمريكية في رفع درجات تطورها الاقتصادي، وهو ما زاد من قدراتها الإنتاجية كما ونوعا، وأصبحت منتجاتها ذات تنافسية عالية على مستوى الأسواق الدولية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فلازالت بعض الدول تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية، ساهمت في بقاء معدلات تنوع صادراتها متدنية مع ارتفاع درجات تركزها السلعي بشكل لافت.

ويمكن تبيين درجة التنوع والتركز على مستوى الصادرات الأمريكية من خلال الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (7): نسبة الصادرات الموجهة إلى اقتصاديات الجنوب ومؤشري التنوع والتركز لصادرات أمريكا اللاتينية

	2005			2013		
	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
أمريكا	**28,76**	**0.327**	**0.122**	**39,47**	**0.340**	**0.125**
الكراييب	23,23	0.648	0.271	36,53	0.566	0.167
وسط أمريكا	9,60	0.357	0.126	15,64	0.355	0.122
جنوب أمريكا	42,66	0.487	0.152	55,73	0.498	0.166

المصدر: **United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014, p194.**

من هذا الجدول يتبين لنا أن معدلات التنوع والتركز بالنسبة للصادرات الأمريكية الكلية هي جيدة مقارنة مع الصادرات الإفريقية، ولكن يلاحظ أن المؤشرين سجلا تراجعا طفيفا بين سنتي 2005 و2013، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة التصدير نحو الاقتصاديات النامية، وبالتالي لا يمكن التأكيد على الدور الإيجابي للتوجه إلى أسواق الجنوب في ترقية هيكل الصادرات في اقتصاديات أمريكا اللاتينية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن دول أمريكا الوسطى تعتبر أحسن دول الجنوب الأمريكية من ناحية تنوع وعدم تركز صادراتها، تليها دول جنوب أمريكا ثم دول الكراييب، إلا أن هذه الأخيرة سجلت ترافقا لارتفاع نسبة التصدير نحو دول الجنوب مع انخفاض في قيمتي مؤشري التنوع والتركز، وهو ما يؤكد على الدور الإيجابي الذي يلعبه التوجه إلى أسواق الجنوب في تطوير البنية الهيكلية لصادراتها.

أما على صعيد الأداء الفردي لهذه العلاقة في بلدان أمريكا اللاتينية، فيمكننا متابعته من خلال الشكل الآتي:

المنارة للاستشارات

الشكل رقم (3): تطور نسبة التصدير إلى أسواق الجنوب ومؤشر تنوع الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1995–2013 في عينة من بلدان أمريكا اللاتينية.

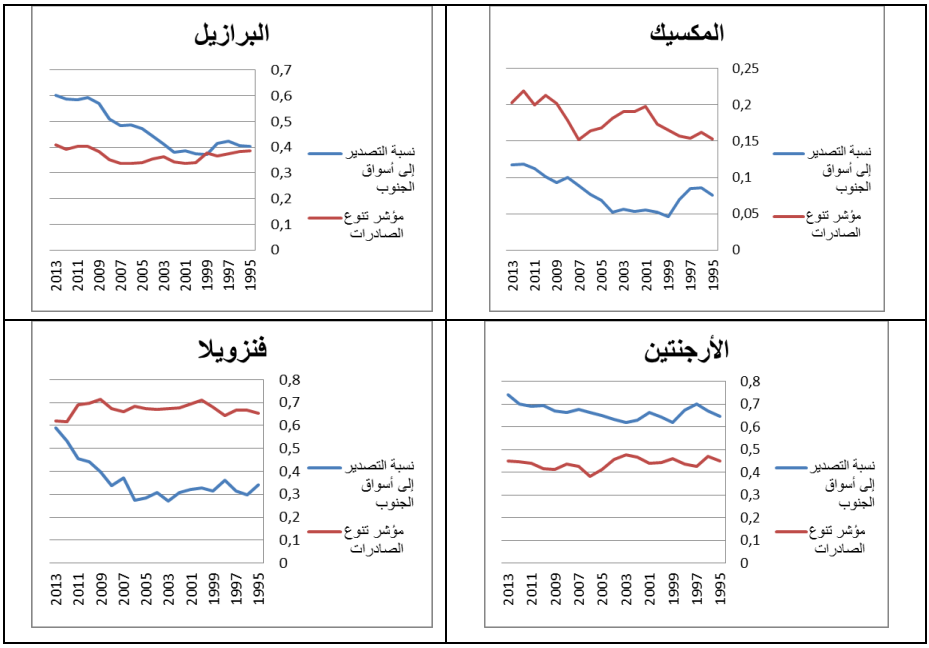

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مأخوذة من موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:

. http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

تؤكد هذه الأشكال البيانية على الدور القاصر الذي تلعبه استراتيجية التوجه إلى أسواق الجنوب في تنويع هيكل الصادرات في اقتصاديات أمريكا اللاتينية، حيث نلاحظ تحرك منحني نسبة التصدير نحو إلى دول الجنوب ومؤشر تنوع الصادرات الإجمالية في اتجاه متواز تقريبا، ما عدا في فنزويلا بداية من سنة 2009، أين بدأت الاتجاه العكسي يتوضح بين المنحنيين، وهو ما يشير إلى استفادتها من أسواق الجنوب في ترقية هيكل صادراتها.

ثالثا: التوجه الآسيوي نحو التصدير إلى دول الجنوب ودوره في تحسين درجة تنوع الصادرات الآسيوية

المنارة للاستشارات

تتميز معظم البلدان الآسيوية بخصائص مختلفة عن بلدان الجنوب الأخرى، متمثلة أساسا في افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، وارتفاع نسبة مواردها البشرية، وهو ما دفعها إلى التخصص في المنتجات التي تتطلب نسبة كبيرة من العمالة، ودرجة معتبرة من رأس المال البشري.

أ- هيكل الصادرات الآسيوية

اعتمدت أغلب البلدان الآسيوية النامية في مسيرتها التنموية على استغلال المؤهلات البشرية والتكنولوجية التي ساعدتها على غزو الأسواق الدولية، وصنعت لها مكانا مهما في النظام التجاري الدولي، ويمكن تبيين التوزيع النوعي لصادرات البلدان الآسيوية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): عدد وأنواع صادرات البلدان الآسيوية (نسبة مئوية من الصادرات الإجمالية)

		1995	2005	2013
عدد المنتجات		-	259	260
أنواع المنتجات	مواد غذائية	6.7	3.8	4.4
	مواد أولية ذات أصل فلاحي	2.2	1	1
	منتجات منجمية، معدنية، أحجار كريمة وذهب غير نفدي	3.2	3.3	4.3
	محروقات	12.8	18.7	20.6
	منتجات مصنعة	73.7	72.3	68.7

المصدر: United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014, p-p84-194.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا الفرق بين البلدان الآسيوية وبلدان الجنوب الأخرى من خلال تخصصها الكبير في المنتجات المصنعة، حيث تستحوذ هذه الأخيرة على الحصة الأكبر من الصادرات الإجمالية، بلغت سنة 2013 نسبة 68.7%، في حين أن صادرات باقي الفروع الإنتاجية سجلت نسبا متدنية على غرار المنتجات الفلاحية والغذائية. إلا أن الملاحظ كذلك هو انخفاض حصة المنتجات المصنعة بين سنتي 1995 و2013 من 73.7% إلى 68.7% مقابل ارتفاع صادرات المحروقات من 12.8% إلى 20.6% بين نفس السنتين، وهو ما يعني

المنارة للاستشارات

التوجه الواضح من قبل هذه البلدان نحو زيادة الإنتاج والتصدير على مستوى هذا الفرع، والمدفوع دائما بزيادة الأرباح على مستواه.

ب- دور التصدير إلى دول الجنوب في تحسين أداء مؤشري التنوع والتركز للصادرات الآسيوية

إن التميز التجاري للدول الآسيوية في الفروع الإنتاجية المتطورة تكنولوجيا، ساهم في رفع درجة تنوع صادراتها، وتخفيض درجة تركزها في سلع قليلة، نظرا لأن هذه الفروع تتميز بتوسع خطوط الإنتاج، وسرعة واستدامة عمليات تطوير السلع المنتجة، إضافة إلى تميز أسواقها بالطلب المستمر عليها. ويمكننا تبيين درجات التنوع والتركز على مستوى الصادرات الآسيوية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): نسبة الصادرات الموجهة إلى اقتصاديات الجنوب ومؤشري التنوع والتركز للصادرات الآسيوية

	2005			2013		
	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	نسبة الصادرات نحو أسواق الجنوب	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
آسيا	**46,68**	**0.282**	**0.128**	**62,97**	**0.231**	**0.121**
شرق آسيا	48,17	0.396	0.107	62,05	0.398	0.109
جنوب آسيا	35,16	0.537	0.224	61,86	0.421	0.152
جنوب شرق آسيا	47,95	0.346	0.152	65,86	0.304	0.119
غرب آسيا	43,06	0.588	0.511	63,10	0.556	0.501

المصدر: ***United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014,p-p194-196.***

يلاحظ من خلال هذه الأرقام أن الصادرات الآسيوية تتميز بدرجات عالية من التنوع وعدم التركز السلعي، إضافة إلى هذا فقد شهدت مؤشرات التنوع والتركز تحسنا ملحوظا بين

المنارة للاستشارات

سنتي 1995 و2013، وقد كان هذا متماشيا مع ارتفاع حصة الجنوب من الصادرات الآسيوية الإجمالية خلال نفس الفترة، وهو ما يمكننا من التأكيد على الدور الإيجابي للتوجه إلى أسواق الجنوب في رفع درجة تنوع الصادرات الآسيوية الإجمالية.

وعلى الصعيد الجهوي، نلاحظ أن دول شرق، جنوب شرق وغرب آسيا حققت تحسنا في مؤشري التنوع والتركز لصادراتها مترافقا مع زيادة نسبة صادراتها الموجهة إلى بلدان الجنوب، وهو ما يؤكد فعالية التصدير إلى أسواق الجنوب في رفع درجة تنوع صادراتها الإجمالية.

أما فيما يتعلق بالأداء الفردي للعلاقة بين التصدير إلى دول الجنوب وتنوع الصادرات، فيمكننا قراءته من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): تطور نسبة التصدير إلى أسواق الجنوب ومؤشر تنوع الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1995-2013 في عينة من البلدان الآسيوية.

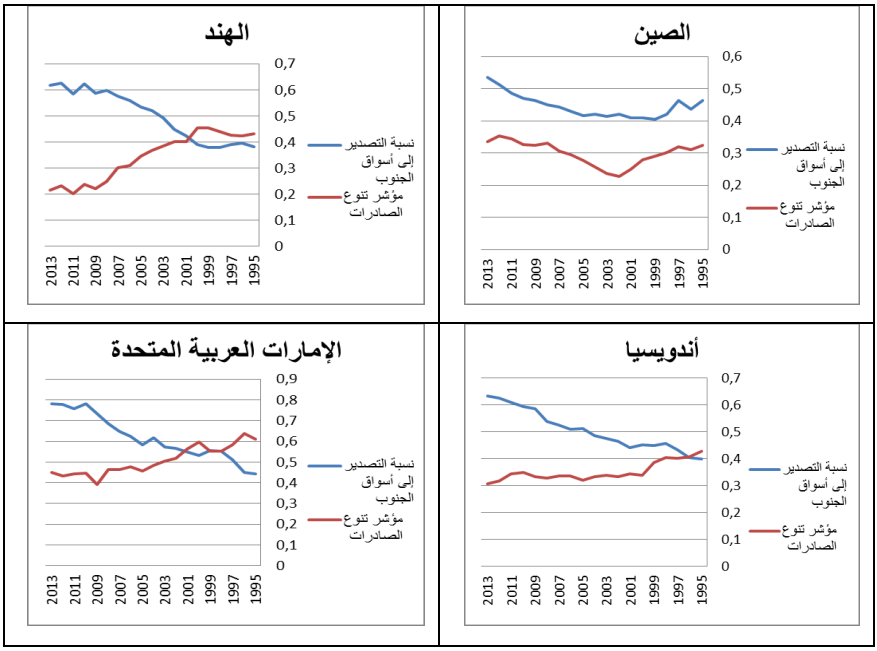

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مأخوذة من موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:

http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

المنارة للاستشارات

نلاحظ من خلال هذه الأشكال أن منحنيي نسبة التصدير إلى دول الجنوب وتنويع الصادرات يتحركان في اتجاهين متعاكسين في كل من اقتصاديات الهند، أندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، وهو ما يدلل على دور استراتيجيات التوجه إلى أسواق الجنوب في تنويع هيكل الصادرات بها. في حين تبقى العلاقة غير واضحة بالنسبة للاقتصاد الصيني، حيث وعلى الرغم من ارتفاع حصة الجنوب من الصادرات الصينية من: 46.3% إلى 53.4% إلا أن قيمة مؤشر التنوع بقيت تتراوح بين 0.32 و0.33 بين سنتي 1995 و2013.

الخاتمة:

يمثل تركز صادرات الاقتصاديات النامية في عدد قليل من المنتجات التحدي الأكبر الذي تعمل، في إطار سياساتها التنموية، من أجل تجاوزه، والتوجه نحو دعم التنوع القطاعي لمؤسساتها التصديرية. ويمثل هذا المشكل انعكاسا واضحا لتركز العلاقات التجارية لبلدان الجنوب مع بلدان الشمال، ومعاناتها الطويلة من القيود التسويقية والتنافسية التي تحيط بعملية دخول منتجاتها إلى أسواق الاقتصادية المتقدمة. ولذلك فقد توجهت العديد من الاقتصاديات النامية إلى تدعيم علاقاتها التجارية مع نظيراتها، وتسهيل دخول مؤسساتها الاقتصادية إلى أسواقها، بما يخدم استراتيجية تحسين تنافسية منتجاتها وتنويع سلة صادراتها بالتبعية.

ومن خلال حاولنا هذا البحث تسليط الضوء على أهمية التوجه إلى أسواق الجنوب في تطوير البنية الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية، وقد خرجنا بالنتائج التالية:

- عرفت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، نظرا للتطور الاقتصادي الذي سجلته أغلب اقتصاديات العالم النامي، وهو ما انعكس إيجابا على تنويع الاتجاهات الجغرافية لصادراتها وارداتها، وقلل من التركز الكبير في الاقتصاديات المتقدمة. ونظرا لذلك، فقد تزايدت حصة الجنوب من التجارة العالمية، وهو ما أعطى للتجارة جنوب- جنوب أهمية كبيرة في السياسات التنموية لمعظم البلدان النامية؛
- يعطي التوجه التسويقي نحو أسواق البلدان النامية فرصا أكبر لتصريف منتجات المؤسسات الاقتصادية العالمية في البلدان النامية الأخرى، وهذا من خلال الاستفادة من توفر التعريفات الجمركية التفضيلية، ومن اتساع حجم الطلب المحلي. ويساهم هذا في الرفع من

المنارة للاستشارات

فعالية المعاملات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية، وتحسين تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الدولية؛

- أثبتت الدراسة أن معظم البلدان الإفريقية والآسيوية من تعاونها التجاري مع البلدان الجنوب الأخرى في تسويق حجم أكبر من منتجاتها على مستوى أسواقها، وهو ما ساهم في رفع درجة تنوع صادراتها. وعلى العكس من ذلك لم تستفد بلدان أمريكا اللاتينية استراتيجية التوجه نحو أسواق الجنوب، حيث وعلى الرغم من ارتفاع حصة الجنوب في صادراتها الإجمالية، إلا أن مؤشر تنوع صادراتها لم يتأثر بهذا الارتفاع.

ومن خلال هذه النتائج، وبالتحديد النتيجة الأخيرة يمكننا التصديق بصحة الفرض المطروح في الدراسة جزئيا فقط، حيث أن البلدان الإفريقية والآسيوية استفادت فعلا من توجه مؤسساتها الاقتصادية لتصريف منتجاتها على مستوى أسواق الجنوب في تنويع تركيبة صادراتها، في حين لم تكن هذه الفرضية محققة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية.

وعليه يمكننا إدراج أهم التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع فيما يلي:

- يمثل التعاون التجاري جنوب- جنوب خيارا متاحا للدول النامية على مستوى هيكل التبادل الدولي، وبالتالي فعليها العمل من أجل استغلال إيجابياته من أجل اتخاذه كأسلوب مكمل للتعاون التجاري شمال- جنوب، في إطار سعيها لتحسين مكانتها في جغرافيا التجارة العالمية؛

- توفر أسواق دول الجنوب فرصا كبيرة لتصريف المنتجات، وبذلك يمكن للدول النامية استغلال هذه الفرص من أجل تسهيل اختراق منتجاتها للأسواق الدولية، والهروب من القيود التجارية والتسويقية التي تفرضها أسواق الدول المتقدمة، وصولا إلى تنوع أفضل لصادراتها؛

- تعاني أغلب الدول النامية المصدرة للمحروقات من تركز شديد في هيكل صادراتها، على غرار الجزائر، وعليه فيجب عليها العمل على اتخاذ إجراءات فعالة من أجل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع شركائها الجنوبيين، بهدف تقليل تبعيتها التجارية للدول المتقدمة، ووصولا إلى تحقيق تنوع أكبر في هيكل صادراتها.

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع:

1. **الأونكتاد:** الاعتماد على التجارة بين بلدان الجنوب كقاطرة لبلوغ النمو المتكامل. النشرات الموجزة لسياسات الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم 1 للأونكتاد- الأول/ أكتوبر 2007.
2. **الأونكتاد:** تقرير أقل البلدان نموا 2011: الدول الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
3. **الأونكتاد:** اتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. بلغراد 12 أفريل 1988.
4. **المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير بعنوان:** الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
5. **منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمانة العامة:** بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (*PRETAS*).
6. **Briefings de Bruxelles sur le développement rural:** La croissance démographique et ses implications pour le développement rural ACP - Ressources sur La croissance démographique des pays ACP. Une série de réunions sur des questions de développement ACP-UE, Bruxelles, 27 janvier 2010.
7. **OCDE : Echanges** sud-sud : une priorité pour le développement. Synthèses, octobre 2006.
8. **United Nations:** UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2013.
9. **United Nations:** UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2014.
10. موقع قاعدة بيانات الأونكتاد على شبكة الانترنت:

http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx .

المنارة للاستشارات